

## أكد أن هناك التفافاً في تقييم حالات الإعاقه الشليمي: شبهة تزوير في الهيئة العامة للمعاقين

وفي شأن آخر، أفاد الشليمي بأن اللجنة المالية البرلمانية أقرت امس الحلول التي تنهي مشكلة فوائد القروض، وستكون كلمة الفصل في نهاية المطاف للمجلس، وأن القانون الذي أعدته المالية سيمر ولن تنتظر تصريحات الوزير مصطفى الشمالي، فهو لا يملك القرار، و«معالجة القروض» سيمر وبمباركة صاحب السمو الأمير.



خالد الشليمي

نبه النائب خالد الشليمي الى وجود شبهة تزوير في الهيئة العامة للمعاقين، مبيناً ان هناك التفافاً في تقييم حالات الإعاقه، ورفعت حالات من البسيطة الى متوسطة ومن متوسطة الى مرتفعة. وقال الشليمي في تصريح للصحافيين انني ساتحرك وعدد من النواب، وستقوم بفتح الملف، وتلمس الخلل مطالباً مدير الهيئة جاسم التمار بمراقبة الوضع، فهناك امرأة عينت في منصب مراقبة، بعد شهر أصبحت سكرتيرة. وذكر الشليمي ان الهيئة امام خيارين اما تتحملون مسؤولياتكم كاملة وتتخذون القرارات المناسبة لانصاف المعاقين، أو يتوجهون الى لجان التحقيق في المجلس. وأكد الشليمي ان هيئة الإعاقه لديها مشكلة في تطبيق القانون رغم انها تشتكي من عدم تطبيقه من الوزارات.



جانب من اجتماع اللجنة المالية

فهو يحقق العدالة نوعاً ما ولا يحقق العدالة المطلقة. من جهة أخرى، أعلن لاري ان اللجنة المالية ستناقش اليوم قانون المشروعات الصغيرة، مشيراً الى وجود مقترحين، واحد مقدم منه لبنى فيه المقترح السابق، مع إضافة تعديل على المادة 29 لتتوافق مع المادة 16 بحيث ان المدة التي تلتزم بها الحكومة، يكون هناك شهر بدلا من أسبوعين.

إضافة الى وجود بعض التعديلات مقدمة من الرميثة النائبة صفاء الهاشم. ولفت لاري الى ان القانون ميزانيته مليارا دينار، وسينشط الوضع بالنسبة للبطالة، حيث سيوفر فرص عمل جيدة، كما تمنى ان تتمكن اللجنة المالية من الانتهاء من التعديلات المقدمة على قانون الشركات.

هذا الصندوق، بشرط ان يكون متقياً له أكثر من 60٪ من الراتب، كما يحق للمتقاعدين دخوله. كما لفت لاري الى انه تمت الموافقة على إسقاط فوائد القروض قبل أول ابريل 2008 حتى عام 2002، وتمت إعادة جدولة القروض، وصرف 1000 دينار لكل مواطن غير مقترض يسدد بها التزاماته او يتسلمه نقداً.

وقال لاري في تصريح صحافي عقب اجتماع اللجنة المالية امس: «لقد وافقت اللجنة المالية بالإجماع امس على الاقتراح الذي تمت بلورته من عدة اقتراحات مقدمة بشأن إسقاط فوائد القروض، وبنص على فتح صندوق المتعسرين مع وتميمه بعنوان «صندوق الأسرة»، بحيث انه في اي فترة يتعرض اي مواطن لإعسار، يستطيع الدخول في

بغيرهم، بما لا يتجاوز 40٪ من المعاش التقاعدي ولا يتجاوز الاستقطاع 30٪ من جانبه، أكد عضو لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية النائب أحمد لاري أن قانون معالجة قضية القروض الذي أقرته اللجنة المالية امس يحقق العدالة بين المواطنين، مطالباً الحكومة بالتعاون مع المجلس وعدم رده بعد إقراره من المجلس.

وأضافت: ووافقت اللجنة على إنشاء وحدة في البنك المركزي تتلقى شكاوى المقترضين، ويعاد تسمية صندوق المتعسرين الى صندوق الأسرة مع فتحه لمن يريد الاستفادة ضمن شروط وضوابط الصندوق. وذكرت الهاشم: ان البند الأهم هو معاملة المتقاعدين بنسبة الاقتراض أسوة

## الأذينة: قانون هيئة الاتصالات قريباً

أستطيع أن أقدم على توقيع عقد إلا بعد أخذ الموافقات الرسمية من الجهات الرقابية وممازالت هناك مراسلات بيننا وبين ديوان المحاسبة لتوضيح بعض النقاط في هذا العقد قبل إتمام عملية التوقيع».

أكد وزير الدولة لشؤون الإسكان ووزير المواصلات سالم الأذينة بأنه تم الاتفاق مع أعضاء لجنة المرافق البرلمانية على تقديم قانون هيئة الاتصالات. وقال الأذينة عقب خروجه من اجتماع لجنة المرافق بمجلس الأمة (امس) ناقشنا مع أعضاء اللجنة قانون هيئة النقل والطرق وكذلك قانون هيئة الاتصالات والذي سيتم تقديمه قريباً.

وسئل الأذينة عن سبب تاخر عملية نقل الأرقام بين شركات الاتصالات فأجاب «نحن في مؤسسات دولة ولا



سالم الأذينة

## التميمي: 2000 دينار منحة للمواطنين في الأعياد

الاعباء المعيشية المتنامية في ظل ارتفاع الأسعار وعدم قدرة المواطنين على تلبية احتياجات اسرهم، مستدركا ان الفاضل في الميزانية العامة لهذا العام وصل الى 14 مليار دينار والكويت دولة جبلت على مد يد العون والمساعدة لأبناء الشعب.

ونبه التميمي الحكومة الى ضرورة تفعيل الادوات الرقابية على التجار حتى لا يتم استغلال هذه المنحة ورفع الأسعار على المواطن البسيط الذي بات يعاني كثيراً في سبيل توفير تلك الاحتياجات لأفراد عائلته.

أعلن النائب عبدالله التميمي انه بات يتلمس بشكل واضح بإذن الله صدور منحة للمواطنين الكويتيين العاملين في القطاع العام والخاص والمتقاعدين ونوبي الاحتياجات الخاصة ومتلقي المساعدات العامة خلال فترة الأعياد الوطنية في فبراير المقبل.

وقال التميمي في تصريح امس ان لديه مؤشرات ايجابية تؤكد ان هناك منحة مقبلة للمواطنين تشمل جميع الموظفين والمتقاعدين والفئات المذكورة اعلاه المسجلين حتى نهاية يناير الحالي وأنها يمكن ان تصل الى 2000 دينار. وأشار الى ان الظروف التي يعيشها المواطن الكويتي تتطلب مساعدته لمواجهة



عبد الله التميمي

## العدوة: نطالب بتعزيز عاجل لميزانية بيت الزكاة لمواجهة احتياجات البدون

العدوة انه «طالبنا ممثلي بيت الزكاة الذين حضروا الاجتماع تخفيف اجراءات المراجعة لأنه هناك بعض الشروط التعجيزية والتي فيها نوع من الماطلة والضغط على هذه الفئة ونفي بدورهم ممثلو بيت الزكاة هذه الأمور، علما باننا تلقينا شكاوى عدة بهذا الصدد وطالبناهم بضرورة تسهيل الأمور خاصة فيما يتعلق بالبطاقة الأمنية ويجب الا تكون حجرة عقرة للمساعدات، حيث ان هذه المساعدات شرعية وانسانية وتتناسب مع حجم تضحيات هذه الفئة للكوكيت حيث أننا دائما نركز على ان هذه الفئة دافعت وناضلت من أجل الكويت وتحلى بروح المواطنة على الرغم من عدم ملهم للجنسية، واختمم العدوة قائلاً ان اللجنة ماضية بتسهيل أمور هذه الفئة بما يخدم واقع ومستقبل هذه الفئة. من جانبه، أوضح مقرر

العدوة انه «طالبنا ممثلي بيت الزكاة الذين حضروا الاجتماع تخفيف اجراءات المراجعة لأنه هناك بعض الشروط التعجيزية والتي فيها نوع من الماطلة والضغط على هذه الفئة ونفي بدورهم ممثلو بيت الزكاة هذه الأمور، علما باننا تلقينا شكاوى عدة بهذا الصدد وطالبناهم بضرورة تسهيل الأمور خاصة فيما يتعلق بالبطاقة الأمنية ويجب الا تكون حجرة عقرة للمساعدات، حيث ان هذه المساعدات شرعية وانسانية وتتناسب مع حجم تضحيات هذه الفئة للكوكيت حيث أننا دائما نركز على ان هذه الفئة دافعت وناضلت من أجل الكويت وتحلى بروح المواطنة على الرغم من عدم ملهم للجنسية، واختمم العدوة قائلاً ان اللجنة ماضية بتسهيل أمور هذه الفئة بما يخدم واقع ومستقبل هذه الفئة. من جانبه، أوضح مقرر



اجتماع لجنة حقوق الإنسان برئاسة العدوة

هو 13 مليوناً فقط وربما يحتاج الآن الضعف ليغطي احتياجات هذه الشريحة علماً باننا سنتبني هذا الاقتراح عند لقاقتنا مع وزير العمل الذي اعتذر باللحظة الأخيرة لارتباطاته، حيث سنجتمع به لاحقا ونطلب ضرورة تعزيز الميزانية لبيت الزكاة لدعم هذه الفئة التي تحتاج منا كل دعم حيث ندرك حجم المعاناة التي يعانونها. وبين

قال رئيس لجنة حقوق الإنسان والبدون البرلمانية النائب خالد العدوة ان اللجنة اجتمعت اليوم مع ممثلي بيت الزكاة ووزارة العدل وكان الحديث يتركز حول المساعدات الشهرية التي يجب ان تمنح لفئة البدون وذلك لتخفيف الاعباء المعيشية التي تعاني منها أسر البدون.

وأضاف العدوة ان اللجنة استوضحت من المدير العام لبيت الزكاة وكذلك مساعديه عن طريقة المساعدة لهذه الفئة التي اتضح انهم يقدمون المساعدات للأرامل والمطلقات وكبار السن، مشيراً الى انه تمت مطالبتهم بإعطاء مساعدات شهرية للمعطلين عن العمل منهم وأيضاً محدودي الدخل، لافتاً الى ان هذا الأمر يتطلب تعريزا عاجلا وفوريا لميزانية بيت الزكاة المتعلقة بهذه الفئة لأن ما صرفه بيت الزكاة خلال عام 2012

الفائز الأول كانت كفيلة بتحقيق المركز السادس على الأقل.

**كلمة في الصميم:** بالأمس رأينا الكويت وهي تحتضن مهرجان الموروث الشعبي الثاني وبرعاية سامية من صاحب السمو الأمير حيث تفضل سموه مشكورا بحضور أنشطة المهرجان الكبير وبحضور حاشد تجاوز الثلاثين ألف مواطن بالإضافة الى أكثر من خمسة الاف خليجي صفقوا للأمير كثيرا ورحبوا به وكانوا في قمة السعادة عندما رأوا رمز البلاد يشرف المكان فكانت كل المشاعر تفيض بالبهجة والسرور قابلها سموه بتحية أفضل منها عندما رفع عقاله شاكرا ومقدرا هذه العواطف الجياشة. شأن بين موقف الأممس موقف اللحمة والمحبة والوحدة الوطنية وعشرات الآلاف الذين انتظروا فبارغ الصبر صاحب السمو الأمير وما حصل من المتظاهرين الذين لم تتجاوز أعدادهم الثلاثمائة في الصباحية والذين أقاموا مظاهرة غير مرخصة في منطقة سكنية بل واشعلوا النار في الطرقات وعطلوا الحركة تحت زريعة السيارات التي نهى عنها الدين ومنعها القانون، وسامحك الله يا أبناء بلدي فالوطن لا يستحق منا ذلك فلا يفرز بكم الآخرون، فأنتم يا أبناء بلادي عقلاء، ولكن حمدا لله لم يتجاوز أعدادهم المئات بل ان الكثير عرف وفهم أن هناك لعبة سياسية وقودها الشعب فعزف عن المظاهرات بل وتحول كثير منهم الى معارض للمعارضة، وتمنى كثير منهم لو أنهم شاركوا بالانتخابات السابقة.

يا أبناء وطني، تسلموا بحب الوطن والغيرة عليه، تسلموا بحب القيادة الرشيدة، تسلموا بالوحدة الوطنية، معان عظيمة لا تريد منا الا تطبيقا على أرض الواقع حفظه الله الكويت وشعبها من كل مكروه تحت قيادة صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد وولي عهده الامين سمو الشيخ نواف الأحمد.

الرسول ﷺ «يد الله مع القاضي حين يقضي ويد الله مع القاسم حين يقسم» وهذا دليل على مكانة القاضي عند رب العالمين. لا يختلف اثنان على ان لدينا حاكما عادلا وقضاء عادلا لا يتدخل احدهما في عمل الآخر كل لديه صلاحيات فيما أعطاه القانون لا يتجاوزها على الآخر، فنحن في بلاد تحكم بالعدل والمساواة ولذلك فإن الشعب يجب بلاده ويجب أسرة الخير آل الصباح ويجب ابا الجميع يا من له تلهف القلوب بحبه أميرنا وقائدنا وراعي نهضتنا صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد حفظه الله ورعاه وأدام عزه وأطال عمره.

هناك ملاحظة بل اقتراح بأن يتكرم الاساتذة المستشارون الأفاضل في المحكمة الدستورية بعدم إطالة فترات التأجيل التي تصل إلى شهر تقريبا، فيا حيدا لو اختصرت فترة التأجيل الى اسبوعين على أقصى حد لانني أعتقد أنها كافية والا تتعدى الجلسات من ثلاث إلى أربع جلسات للتلق بالحكم النهائي لكل ناخب أو مرشح يطعن في النتائج، أي انه يكون بحلول منتصف مارس قد أغلقت جميع الدوائر الانتخابية الخمس وقد صدرت الأحكام النهائية فيها، هذه ملاحظة واقترح أرجو من حضرات المستشارين الكرام النظر إليه بعين الاعتبار والأمر أولا وأخيرا متروك لهم فهم أدري من غيرهم بتفهم هذا الطلب. نعم، هناك خلل شاب العملية الانتخابية الأخيرة، في عملية الفرز والتجميع للصناديق ومن حيث تشابه بعض الأسماء التي أدت إلى حصول البعض على أصوات كبيرة على حساب الآخرين، وهنا يقع الخطأ، فيجب إعادة فرز جميع الصناديق التي ثبت المرشح حصول أخطاء كثيرة بها أدت إلى فوز الآخرين وخسارته، كما حصل معي للأسف الشديد عندما لم يتم احتساب أكثر من 1000 صوت لي بسبب التشابه الكبير بين اسمي واسم

إلا أننا بصراحة نرى هذا الكم الكبير من الطعون الانتخابية المرفوعة لدى المحكمة والمفارقة هنا ان المشاركة في الانتخابات هي الأقل في تاريخ الكويت وبنسبة تقريبا 40٪ وفي الوقت نفسه، أعقبها أكثر الطعون الانتخابية التي تشهدا انتخابات مجلس الأمة، لذلك هناك أمور تسترعى الانتباه يجب ان نقف عندها فأنا في نظري أرجعها على عدة أمور: أولا: عدم جدية بعض الطعون الانتخابية وذلك من اجل ارباك وتأخير عمل المحكمة الدستورية في النظر في الطعون الجادة التي تستحق ان ينظر فيها والأخذ بأسبابها. ثانيا: هناك وللأسف وأقولها بكل تجرد أخطاء كثيرة غير مقصودة طبعاً في بعض الصناديق الانتخابية وخصوصاً في عملية العد والفرز والتجميع. ثالثاً: قلة المناديب والوكلاء عن المرشحين بل نكاد نرى ان هناك بعض اللجان الفرعية لا يوجد بها إلا مندوب واحد او اثنان وهذا ما جعل الشك يبقى في ميزان انتظار حكم المحكمة الدستورية التي تستطيع قطع الشك باليقين بإعادة فرز وتجميع الصناديق الانتخابية لدى المرشح وتفتن المحكمة بالأسباب الموضوعية لديه، والتي يستطيع ان يثبتها لدى المحكمة بل ويقنع المحكمة بها، فكما قلت سالفاً: قضاؤنا حيادي ونزيه ومنصف للجميع، ويتعامل بمسطرة واحدة لدى كل الخصوم شاعره في ذلك العدل اساس الحكم فمتى ما استطاع الطاعن ان يقنع المحكمة بالأدلة والبراهين، فأنا اجزم حقا بأن المحكمة ستقتنع بما لديها من وقائع ملموسة وستعطي كل ذي حق حقه حسب القوانين المتبعة.

يقول الله تعالى: «واذا حكمتم بين الناس ان تحكموا بالعدل» - سورة النساء الآية 58. لذلك يأمر الله تعالى والفعل هنا امر «حكمتم» ان تعدلوا بين الناس جميعها لا فرق بين كبير وصغير ولا قوي ولا ضعيف. ويقول

بعد ان اسدل الستار عن الجلسة الأولى لجميع الطعون الانتخابية في الدوائر الخمس لدى المحكمة الدستورية، لا يسعنا إلا ان نشكر قضاءنا النزيه الذي أعطى لكل مرشح وناخب الحق في الطعون الانتخابية، سواء كان على صعيد دستورية مرسوم الصوت الواحد او على نتائج الفرز والتجميع، ليؤكد لنا ذلك ان القضاء هو الحصن الحصين والملاذ الأمين والدرع المتين للحفاظ على مواد الدستور وقوانين البلد، وهو دليل على حرية التقاضي ولو كان الخصم صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد، قمة الديموقراطية وقمة العدالة وقمة المساواة، السماح لكل مواطن بالاعتراض واللجوء الى القضاء للنظر في دستورية ومدى ضرورة هذه القوانين. لست بخبير دستوري ولكنني افهم مواد الدستور وما تحويه كل مادة من مذكرة تفسيرية تشرح وتفصل كل مادة، ما يجعلها واضحة جلية كوضوح الشمس.

فالمادة (71) أعطت صاحب السمو الأمير الحق في اصدار مراسيم الضرورية في حالة حل مجلس الأمة او في العطلة البرلمانية بين كل دورة ودورة، ويرجع تقدير الضرورة لصاحب السمو الأمير، متى ما رأى انها لا تقبل التأجيل او التأخير وذلك من اجل مصلحة البلاد وانها تعود على الدولة بالنفع ومع ذلك فإن مراسيم الضرورية ينظر إليها مجلس الأمة خلال 15 يوما من انعقاد اول جلسة الحق في الموافقة عليها او الرفض. ونعود الى المحكمة الدستورية والتي استقبلت جميع الطعون بأنواعها، وهذا دليل آخر على استقلالية القضاء، وفصل السلطات الثلاث بعضها عن بعض، وللمحكمة قضاة يتمتعون بقدر كبير من الخبرة في مواد الدستور، كما انهم يتمتعون بالحيادية والانصاف، هذا ما جعل قضاءنا نبراسا مضيئاً في سما كويتنا الغالية.



فيسل محمد الهاجري

**أمير الوفاء وعدالة القضاء**